

نموذج طلب بطاقة أهلي الائتمانية



أهلي

☎ 065007777
البنك الأهلي الأردني

• أولاً: الفوائد والعمولات والرسوم:

الفوائد:

الفائدة الشهرية: يتم احتساب فائدة بنسبة 1.5% على الحركات المستغلة من سقف البطاقة وحسب المعادلة التالية:
قيمة الحركة X المدة (عدد الأيام) X 18% والتي تمثل نسبة الفائدة الشهرية أعلاه في 12 شهر.

360

العمولات:

عمولة التأخير في التسديد:	10 دنانير.
عمولة تجاوز سقف البطاقة:	10 دنانير
عمولة السحب النقدي:	4% بحد أدنى 4 دنانير
عمولة إصدار رقم سري:	5 دنانير
عمولة تأمين على الحياة:	2 دينار شهرياً في حال وجود رصيد مستغل على البطاقة
عمولة تسليم البطاقة / الرقم السري خارج الأردن:	تعتمد على الدولة وبحد أدنى 25 ديناراً
عمولة اعتراض على حركة تمت على البطاقة Charge Back:	5 دنانير وتعاد للعميل في حال ثبت صحة الاعتراض
عمولة إعادة إصدار بطاقة (بدل تالف / فاقد):	10 دنانير لكافة أنواع البطاقات
كشف الحساب :	الكشوفات الدورية للفترة المتفق عليها: بدون عمولة كشف إضافي لفترة سنة أو أقل من تاريخ الطلب: 0,25 دينار / صفحة كشف إضافي تاريخي لأكثر من سنة من تاريخ الطلب: 0,500 دينار / صفحة
عمولة Markup (عمولة حركة منفذة بعملة مختلفة عن عملة البطاقة):	3%
عمولة Dcc (عمولة حركة منفذة بعملة البطاقة خارج الأردن):	2%
عمولة تأجيل سداد قسط البطاقة الائتمانية :	5 دنانير

الرسوم: تحتسب الرسوم وفق ما هو مبين أدناه

رسوم إصدار/ تجديد البطاقة التابعة		رسوم إصدار/ تجديد البطاقة الأساسية	
بطاقة MC Standard	15 دينار	بطاقة MC Standard	25 دينار
بطاقة MC Gold	25 دينار	بطاقة MC Gold	50 دينار
بطاقة MC world	50 دينار	بطاقة MC world	75 دينار
بطاقة Multi Currency	60 دينار	بطاقة Multi Currency	120 دينار
بطاقة MC World Elite	80 دينار	بطاقة MC World Elite	150 دينار

*تطبق العمولات والرسوم السنوية على البطاقات المصدرة للعملاء بعملة الدولار بما يعادل العمولات والرسوم للبطاقات المصدرة بعملة الدينار.

التأمين على الحياة	غير مشمول ببوليصة التأمين الجماعي.
	يتم التأمين على الحياة طوال الفترة ويتم استيفاء أقساط تأمين كما هو موضح في بند العمولات.
عمولة تأمين على الحياة	2 دينار شهرياً في حال وجود رصيد مستغل على البطاقة.

من المفهوم والمتفق عليه أنه يتم تعديل سعر الفائدة و/أو العمولة بموجب إشعار خطي موجه إلى العميل والكفيل على عنوانه المعتمد والمثبت في طلب البطاقة، ومن خلال الرسائل النصية على أرقام هواتفهم المعتمدة لدى البنك وفقاً لأسعار الفائدة والعمولة السائدة لديه في حال صدور قوانين أو أنظمة أو تعليمات تجيز للبنك ذلك، وتعديل رسوم الاشتراك في حال تعديلها من قبل الشركة المصدرة للبطاقة

• ثانياً: السداد:

يقرّ العميل والكفيل بالموافقة على سداد الأرصدة المترتبة على استخدام البطاقة الائتمانية وفق الطريقة المبينة في هذه الشروط والأحكام.

يحق للعميل القيام بالسداد المبكر في أي وقت حسب رغبته، من دون أي عمولات أو شروط.

من المتفق عليه والمفهوم بأن السحوبات التي يمكن تسديدها على دفعات هي تلك التي تتم ضمن سقف البطاقة المحدد من قبل البنك فقط، ويلتزم العميل والكفيل بتسديد أية تجاوزات لهذا السقف و/أو أية دفعات مستحقة سابقاً في تاريخ الاستحقاق المحدد من قبل البنك والمبين في كشف حساب البطاقة وتطبيق عمولات التجاوز والفوائد المنصوص عليها في هذه الشروط والأحكام.

يلتزم البنك بتزويد العميل ببراءة ذمة في حال طلبها من قبل العميل، بعد مضي (45) يوماً من اكتمال تسديد كامل رصيد البطاقة المستغل وإلغائها ولغايات إصدار براءة ذمة مالية فورية بعد تسديد رصيد البطاقة الائتمانية فإنه يتوجب إيداع وحجز ما قيمته 110% من سقف البطاقة الائتمانية في حال كانت البطاقة بعملة الدينار و 125% في حال كانت البطاقة بالعملات الأخرى ويتم إعادتها في حال عدم وجود حركات غير مسددة بعد مضي 45 يوماً من اكتمال تسديد كامل رصيد البطاقة المستغل وإلغائها.

• ثالثاً: إلغاء البطاقة:

يجوز للبنك إلغاء البطاقة في حال إخلال العميل بهذه الشروط والأحكام وإشعاره بإلغائها على العنوان المعتمد لدى البنك والمثبت بطلب الإصدار. ويعتبر إرساله من قبل البنك على العنوان المحدد من قبل العميل والكفيل سواء أكان بالبريد العادي و/أو البريد الإلكتروني وإبلاغ العميل والكفيل بواسطة الرسائل النصية (SMS) تبيلاً أصولياً.

يحق للبنك إلغاء البطاقة فوراً ومن دون الحاجة إلى اللجوء للمحكمة في الحالات التالية:

- اكتشاف البنك أن العميل مدرج على أي من قوائم المحظور التعامل معهم.
 - إذا تبين عدم صحة أي من المستندات المقدمة للحصول على ائتمان أو في الضمانات والتعهدات المقدمة من قبل العميل و/أو الكفيل.
- ويعتبر كامل رصيد البطاقة مستحق الأداء فوراً وللبنك الحق بمطالبة العميل والكفيل بكامل الرصيد.

• رابعاً: الإخلال:

في حالة إخلال العميل بالتزامه بسداد أي مبلغ مستحق عليه بموجب هذا الطلب في ميعاد استحقاقه أو إخلاله بأي التزام آخر، فإنه يحق للبنك إلغاء البطاقة وإشعار العميل والكفيل على عنوانهما المعتمد لدى البنك وحسب وسيلة التبليغ المتفق عليها وبواسطة الرسائل النصية SMS بهذا الطلب مع اعتبار جميع المبالغ المترتبة في ذمة العميل والناشئة عن هذا الطلب أو ملاحقه حالة الأداء ومستحقة الوفاء، ويحق للبنك في هذه الحالة استيفاء الفائدة المتفق عليها على المبالغ المستحقة، بالإضافة إلى المبالغ التي أصبحت حالة الأداء ومستحقة الوفاء وبحسب سعر الفائدة المتفق عليها في هذا الطلب اعتباراً من تاريخ الاستحقاق وحتى السداد التام.

إذا توقف العميل و/أو الكفيل عن سداد التزاماته، فإنه يحق للبنك إضافة اسميهما ومعلوماتهما الائتمانية إلى القائمة الخاصة بالعملاء المحظور التعامل معهم والمتداولة بين البنوك والبنك المركزي وشركات المعلومات الائتمانية المرخصة ومنها اسم العميل والالتزامات التي عليه وقيمة السقف وعدد الأقساط المستحقة و عدد أيام التأخير و تاريخ آخر دفعة.

يفوض العميل والكفيل البنك بالاتصال مع أي شخص أو جهة لغرض الاستعلام عنهما في حال تأخرهما و/أو تخلفهما عن السداد وحسب التفويض المعطى بما في ذلك شركات معلومات الائتمان المرخصة وجهة العمل في حدود تعهداتها بخصوص هذه البطاقة.

يحق للبنك القيام بأي إجراء قانوني على أي من الضمانات المقدمة من العميل أو الكفيل تأميناً للدين سواء أكانت ضمانات عقارية و/أو سيارات و/أو أي ممتلكات أخرى.

قيام البنك بالتنفيذ القضائي و/أو أي إجراء قانوني على ممتلكات العميل والكفيل الشخصية غير الموضوعة تأميناً للدين.

يوافق ويقر كل من العميل والكفيل على أنه يحق للبنك تفويض و/أو توكيل أي من المحامين و/أو مكاتب المحاماة لتحصيل أي مبالغ مستحقة على العميل وما يترتب عليها من فوائد وعمولات ومصاريف في حال التخلف عن السداد.

• خامساً: حسابات العميل:

جميع الحسابات المفتوحة حالياً باسم العميل أو التي تفتح باسمه مستقبلاً لدى البنك أو أي من فروع داخل الأردن أو خارجه، تعتبر ضامنة لبعضها البعض بصرف النظر عن مسمياتها، وللبنك حق امتياز خاص عليها وله الحق في دمج أو توحيد هذه الحسابات كلها أو بعضها، وله أن يخصم الرصيد الدائن في أي منها سداداً للرصيد المدين في غيرها، أو تجميد الرصيد الدائن في أي منها حتى يقوم العميل بالوفاء بكامل التزاماته تجاه البنك، ويفوض العميل البنك في إجراء التقاص وخصم الرصيد الدائن وعمل القيود والتسويات والتحويلات من أي حسابات مفتوحة أو تفتح باسم العميل لدى أي من فروع البنك داخل الأردن أو خارجه.

جميع الأموال والأوراق المالية والتجارية والمعادن الثمينة والبضائع والحقوق الأخرى من أي نوع والمقيدة أو المودعة حالياً أو التي تقيد أو تودع مستقبلاً باسم العميل لدى البنك أو أي من فروع داخل الأردن أو خارجه، تعتبر مرهونة رهنًا حيازياً لصالح البنك ضماناً وتأميناً لجميع التزامات العميل تجاه البنك سواء أكانت مباشرة أو غير مباشرة ومن دون الحاجة إلى إقرار خاص بذلك،

ويكون للبنك الحق في الحصول على مستحقاته واستيفاء دينه مباشرةً من الأموال المشار إليها بطريق التقاص بالأولوية والأفضلية على أي دائن آخر من دون الحاجة لتبنيه أو إخطار أو أي إجراء قانوني آخر.

يوافق كل من العميل والكفيل على أنه يكون للبنك الحق المطلق في إحالة كل أو جزء من حقوقه المتعلقة و/أو الناتجة عن البطاقة الائتمانية و/أو أي جزء منها أو دفعة من دفعاتها إلى أي جهة أخرى.

يُقرّ العميل والكفيل بأنه لا يوجد أي التزام/التزامات على أيٍ منهما تؤثر على قرار البنك الائتماني والمتمثل بمنح العميل البطاقة الائتمانية.

ويلتزم كل من العميل والكفيل في حال تغيير مكان إقامة أي منهم بإبلاغ البنك خطياً بعد تغيير مكان الإقامة بأسبوع واحد على الأكثر، وإلا فإن مجرد إرسال أي إشعار/إنذار للعميل والكفيل على العنوان المعتمد لهم والمبين في هذا الطلب يعتبر تبليغاً أصولياً وبينة كافية على الاستلام وتعتبر سجلات البنك بينة كافية لهذا الغرض.

يعتبر مجرد إرسال الرسالة النصية على الرقم المعتمد لدى البنك والمزود من قبل العميل والكفيل تبليغاً أصولياً.

في حال قيام العميل والكفيل بتغيير رقم الهاتف يتوجب إعلام البنك مباشرةً بالتعديل الحاصل لغايات اعتماده من قبل البنك وبخلاف ذلك يتحمل العميل مسؤولية عدم تبليغ البنك وتعتبر الإشعارات التي ترد على الرقم السابق صحيحة.

• سادساً: تسامح البنك:

يقرّ العميل و/أو الكفيل بأن أي تسامح من جانب البنك صراحةً أو ضمناً بالنسبة لمواعيد سداد رصيد البطاقة المستحق المبينة في هذه الشروط والأحكام أو لأي من حقوق البنك الأخرى، لا يؤثر على نفاذ الشروط والأحكام كاملة في مواجهتهما، ولا يعتبر تسامح البنك هذا تنازلاً منه عن أي من حقوقه أو انتقاصاً منها.

• سابعاً: القانون والاختصاص:

تخضع هذه الشروط والأحكام للقوانين والأنظمة والتعليمات المعمول بها في المملكة الأردنية الهاشمية.

تخضع هذه الشروط والأحكام للقوانين النافذة في المملكة الأردنية الهاشمية وتختص محكمة بداية عمان ودائرة تنفيذ محكمة بداية عمان (قصر العدل) وحدها حصراً و/أو أي محكمة يراها البنك مناسبة بالفصل في أي نزاع ناشئ بين البنك وبين العميل و/أو الكفيل بغض النظر عن جنسية أي منهما حتى و/أو كان النزاع ناشئاً عن عملية تمت بواسطة البطاقة خارج الأردن، كما يحق للبنك مقاضاة العميل و/أو الكفيل في أي بلد أصبح مقيماً فيه أو يوجد له فيه أي أموال سواء أكانت منقولة أو غير منقولة، أو يمارس أي عمل فيه، وإذا ما قام البنك باتخاذ أية إجراءات قانونية في أي بلد، فإن ذلك لا يحرمه من اتخاذ أية إجراءات قانونية أخرى في الوقت ذاته بأي بلد آخر أو أكثر.

في حال اتخاذ البنك أي إجراء قانوني في مواجهة أي من العميل أو الكفيل أو كليهما فإنهما يتحملان كافة ما يترتب على ذلك من رسوم قضائية أو غيرها وأي مصاريف أخرى، إضافةً إلى ما نسبته 10% من المبالغ المطالب بها من قبل البنك كأتعاب محاماة.

• ثامناً: التزامات الكفيل:

يُقرّ الكفيل بأنه يكفل على وجه التضامن والتكافل مع العميل و/أو أي كفيل آخر جميع الالتزامات والمبالغ التي تستحق للبنك بمقتضى هذه الشروط والأحكام أيًا كان نوعها أو سببها وتشمل هذه الكفالة المبالغ التي يجري قيدها على الحساب الممنوح عليه البطاقة بأية صورة كانت والرصيد المدين بالحساب أو في أي حساب آخر، وتعتبر هذه الكفالة مستمرة وغير مشروطة ولا تقبل الإلغاء أو الرجوع أو السقوط، وبموجبها يحق للبنك أن يطالب الكفيل برصيد المديونية الناتجة عن استخدام هذه البطاقة وسائر ملحقاته سواء أكانت فوائد أو مصاريف أو عمولات أو رسوماً أو أية زيادة على سقف البطاقة الائتمانية مهما كانت قيمتها (في حال موافقة الكفيل المسبقة على هذه الزيادة حين تعديل السقف)، وتبقى الكفالة هذه قائمة ومستمرة ومنتجة لكافة آثارها القانونية في حالة تمديد الاتفاقية أو تعديلها لأي سبب من الأسباب، وفي حال جدولة رصيد المديونية أو إعادة جدولتها فإن الكفالة تبقى سارية المفعول من دون أن تقتصر الجدولة أو إعادتها بموافقة الكفيل شريطة ألا تزيد الجدولة عن سقف البطاقة الموقعة من الكفيل وحتى يستوفي البنك كافة حقوقه من العميل المكفول، ومن المتفق عليه أن جميع الأموال والأوراق المالية والتجارية والمعادن الثمينة والبضائع والحقوق الأخرى من أي نوع والمقيدة أو المودعة باسم الكفيل حالياً أو التي تقيد أو تودع باسمه مستقبلاً لدى البنك أو أي من فروع داخل الأردن وخارجه تضمن تنفيذ التزامات الكفيل المترتبة بموجب هذه الكفالة، ومن دون الحاجة إلى إقرار خاص بذلك، ويكون للبنك الحق في الحصول على مستحقاته واستيفاء دينه مباشرةً من الأموال المشار إليها بطريق المقاصة بالأولوية والأفضلية على أي دائن آخر، ومن دون حاجة إلى تنبيه أو إخطار أو أي إجراء آخر، وذلك مع عدم الإخلال بحق البنك في اتخاذ ما يراه مناسباً من إجراءات أخرى لاستيفاء حقوقه كاملة، ويحق للبنك أن يقيد المديونية المكفولة من الكفيل على أي حساب له مفتوح حالياً أو يفتح مستقبلاً لديه أو لدى أي من فروع داخل الأردن أو خارجه، كما تسري في مواجهة الكفيل كافة الأحكام التي نصت عليها هذه الشروط والأحكام، كما يتعهد الكفيل بتزويد البنك بأية بيانات يطلبها عن مركزه المالي أو الميزانية السنوية على أن تكون إجابته مؤيدة بالمستندات.

• تاسعاً: الشروط والأحكام العامة:

• من المعلوم لدى العميل والكفيل بأنه يحق للبنك التوقف عن التأمين على حياة المقترض بعد مضي 6 أشهر أو 180 يوماً من تاريخ التوقف عن الدفع. ويحق للبنك الاستمرار بالتأمين من دون أن يتحمل العميل أي كلفة مالية أو أقساط بعد مضي فترة 6 أشهر من تاريخ التوقف عن الدفع.

• يوافق العميل والكفلاء وبشكل مطلق على اعتبار جميع الأموال والسندات والأسهم والأشياء ذات القيمة المالية والممتلكات التي تخصه سواء الموجودة منها تحت يد البنك أو المودعة لديه على حساباته و/أو في الخزائن الحديدية الخاصة به سواء في فروع البنك في الأردن أو الخارج ضماناً لتسديد جميع ما يترتب عليه للبنك بموجب هذه الشروط والأحكام من دين أصلي وفوائد ومصاريف، كما أن العميل وكل من الكفلاء يفوضون البنك تفويضاً مطلقاً غير قابل للرجوع و/أو النقص بالتصرف بجميع و/أو بعض هذه الأموال أو بيعها متى شاء، واستيفاء حقوقه من ثمنها وذلك تسديداً للالتزامات القائمة بموجب هذه الشروط والأحكام لدى استحقاقها مع اعتبار ما جاء بهذا البند تفويضاً من العميل والكفيل للبنك بذلك.

• في حال كانت الضمانة المقدمة من العميل تأمينات نقدية، فإن العميل يفوض البنك باحتباس مبلغ التأمينات النقدية بالدينار و/أو ما يعادله بالعملة الأجنبية في حساب تأمينات نقدية وعلى أن تضاف الفائدة والمتحققة على حساب التأمينات لتكون بمثابة تأمينات نقدية مقابل البطاقة الممنوحة وعلى أن يبقى هذا المبلغ محجوزاً لدى البنك وباسم البنك و/أو أي حساب آخر يراه البنك مناسباً وتحت تصرف البنك المطلق لحين تسديد كافة الالتزامات المطلوبة تجاه البنك.

• ومن المعلوم لدى المقترض العميل والكفيل بأن التأمين على حياة العميل هو أمر جوازي للبنك ويحق للبنك إيقافه و/أو إعادته وحسب سياساته الداخلية بخصوص التأمين ومن دون الحاجة لموافقة العميل وهي بمثابة ضمانة إضافية يحق للبنك استعمالها أو عدم إستعمالها، كما أنه في حال رفض شركة التأمين إدخال العميل ضمن البوليصة و/أو إخراجه منها لأي سبب فإنه لا يحق للعميل أو لورثته الاعتراض ولا يحول ذلك دون مطالبة العميل والكفيل وأن البنك غير مسؤول عن عدم دفع قيمة البوليصة في حال استحقاقها لأي سبب ويبقى العميل والكفيل ملزمين بالمبلغ المدين.

• من المفهوم بأنه يحق للبنك طلب ضمانات إضافية ويعتبر كامل رصيد سقف البطاقة مستحقاً في حال عدم قيام العميل و/أو الكفيل بتقديم هذه الضمانات و ذلك بأية من الحالات التالية:

- انخفاض دخل العميل بعد منح الائتمان نتيجة التقاعد أو الانتقال لعمل آخر بدخل أقل أو تعديل السياسات لدى جهة العمل في إيقاف صرف أي دخل إضافي للعميل كان يصرف له سابقاً.
- انقطاع مصدر الدخل نتيجة الاستقالة أو الاستغناء عن الخدمات.
- من المتفق عليه أن عدم استلام كشف الحساب يجب ألا يفسر من قبل العميل على أنه مبرر لعدم دفع المبالغ المستحقة في موعد استحقاقها.
- يفوض العميل والكفيل البنك تفويضاً مطلقاً لا رجعة فيه، بتسديد كافة المبالغ المستحقة عليهما نتيجة استعمال البطاقة، سواءً داخل الأردن أو خارجه، مضافاً إليها أية مصاريف أو عمولات مستحقة تترتب لشركات الدفع العالمية بالعملة الأجنبية، وذلك على أساس سعر البيع الفوري للدينار المقابل للعملة الأجنبية في تاريخ استلام البنك للكشف أو الفواتير الخاصة بهذه المبالغ الموجهة من التاجر إلى شركات الدفع العالمية.
- يفوض العميل والكفيل البنك بتجديد البطاقة تلقائياً عند انتهاء مدتها ما لم يتم إبلاغ البنك خطياً بعدم رغبة العميل بالتجديد قبل مدة لا تقل عن شهر من تاريخ انتهاء سريان البطاقة من دون أن يتحمل تكاليف إضافية على أن إعلام العميل قبل شهر من تاريخ انتهاء البطاقة برغبته أو عدم رغبته بتجديدها، وعلى أن يتم إعلامه سنوياً بقيمة رسوم تجديد البطاقة قبل شهر من تاريخ استحقاق هذه الرسوم.
- يفوض العميل وبكفالة الكفيل البنك تفويضاً مطلقاً بقبول رسوم التجديد السنوي للبطاقة على حساب البطاقة لدى البنك، إضافةً إلى كافة المصاريف والفوائد والرسوم، وفي حال عدم وجود حساب لدى البنك يتعهد العميل وبكفالة الكفيل بالتسديد النقدي فوراً، وبمجرد الإشعار بذلك ومن دون الحاجة إلى أي إجراء آخر.
- من المتفق عليه والمفهوم أن للعميل الحق في طلب إلغاء اشتراك أي من البطاقات الائتمانية الممنوحة له على أن يقوم بإشعار البنك خطياً بذلك، ويتعهد العميل في هذه الحالة وبكفالة الكفيل في حال وجوده بإعادة البطاقة باعتبارها ملكاً للبنك على أنه من المفهوم أن إلغاء البطاقة و/أو البطاقات لا يخل بمسؤولية العميل والكفيل تجاه البنك والتي ستظل قائمة لمدة لا تقل عن خمسة وأربعين يوماً من تاريخ إلغاء البطاقة و/أو البطاقات، وفي جميع الأحوال تظل هذه المسؤولية مستمرة وقائمة حتى سداد كافة الالتزامات الناشئة عن استعمال البطاقة و/أو البطاقات.
- في حال قبول البنك إصدار (البطاقة/البطاقات التابعة) فإن العميل والكفيل يكونان مسؤولين مسؤولية تامة عن كافة المبالغ المسحوبة عليها ويلتزمان بتغطية أية سحبات مستحقة عليها، إضافةً إلى ما يترتب عليها من فوائد وعمولات وأية رسوم أخرى، وتعامل لهذه الغاية معاملة البطاقة الأساسية، ويحق للعميل إصدار بطاقات تابعة من ضمن نفس السقف المكفول من دون الحصول على موافقة الكفيل.
- من المتفق عليه والمفهوم أن العمل بالبطاقة يصبح ملغى عند إيقاع أي حجز على أموال العميل و/أو الكفيل سواء أكان حجزاً قضائياً أو أي حجز آخر أيّاً كان نوعه أو مصدره أو في حال صدور قرار بالتصفية سواء أكانت اختيارية أو إجبارية أو إشهار الإفلاس أو التوقف أو العجز عن الدفع أو في حالة الوفاة، وفي جميع هذه الحالات تعتبر الالتزامات المترتبة نتيجة استعمال البطاقة واجبة الأداء الفوري وإشعار العميل والكفيل على العنوان المعتمد لدى البنك ومن خلال إرسال رسائل النصية SMS ويعتبر مجرد إرساله تليفاً أصولياً له ومن دون أن يتحمل البنك أية مسؤولية نتيجة ذلك، وفي هذه الحالة يصبح رصيد حساب البطاقة بالإضافة للفوائد والعمولات والمصاريف والرسوم مستحق الدفع في الحال. ومع ذلك، لا يصبح العمل بالبطاقة ملغى في الحالات التي يتم فيها اتخاذ إجراءات معينة يتم الاتفاق عليها بين العميل والبنك، مثل:
 - إذا كان الحجز على الأموال غير مرتبط مباشرة بالبطاقة.
 - في حال تم الاتفاق مع البنك على ترتيبات دفع خاصة أو تسوية للديون المترتبة.

- للبنك الحق بتزويد البنك المركزي الأردني وشركات الدفع العالمية أو أي جهة لها صلاحية طلب المعلومات بموجب أحكام القانون بأي كشوفات عن حركة الحساب المتعلق بشركات الدفع العالمية الخاصة بالعميل (طالب الإصدار).
- يقر العميل والكفيل بأن كافة المعلومات المقدمة إلى البنك صحيحة ويتعهدان بتزويد البنك بأية معلومات إضافية أو جديدة قد تطرأ فوراً، ويفوضان البنك تفويضاً لا رجعة فيه صلاحية التأكد من صحة أية معلومات، وبلاستفسار عنها وحسب التفويض المعطى بما في ذلك شركات معلومات الائتمان المرخصة وجهة العمل في حدود تعهداتها بخصوص هذه البطاقة.
- يقر العميل والكفيل ويوافقان موافقة مطلقة بالتكافل والتضامن، على اعتبار جميع المبالغ والأموال والسندات والأسهم والأشياء ذات القيمة المالية التي تخص أيًا منهما، سواءً الموجود منها تحت يد البنك أو المودعة لديه، وتعتبر ضماناً لتسديد جميع المستحقات المترتبة على استعمال البطاقات الائتمانية، ويفوضان البنك بالتصرف بها أو بيعها متى شاء، وبإجراء التقاص بين أي من حساباتهما الدائنة لديه والمبالغ المترتبة عليهما، وأنه في حال تعدد الحسابات واختلاف العملات، يفوضان البنك أيضاً بإجراء تحويل العملات، حسب مقتضى الحال وبالطريقة والسعر الدارج وذلك كله من دون الحاجة إلى الرجوع إلى أي منهما، حيث تسري أحكام هذه البطاقة على العميل والكفيل ويكونان ملتزمين بتنفيذها بالتكافل والتضامن وتسري على العميل في حال عدم وجود كفيل.
- يُقر العميل والكفيل بالتزامهما بجميع التعليمات والأنظمة الصادرة عن الشركات العالمية، وبسريران هذه التعليمات في حال زيادة أو تخفيض السقف المحدد للبطاقة، وقرّان بالتزامهما بدفع أية مبالغ تفرض على البنك لاحقاً من قبل الشركة سواء أكانت رسوماً أو عمولات أو غير ذلك، ويعتبر استمرارية التعامل بالبطاقة إقراراً منهما بقبول هذه التعديلات.
- يقرّ العميل والكفيل بأنهما قد اطلعا على شروط ومزايا البطاقة وأنهما على علم بجميع الخدمات المقدمة من قبل شركات الدفع العالمية، ويعفيا البنك من أي مسؤولية نشأت أو قد تنشأ عن استخدام هذه الخدمات ويشمل هذا الإبراء من المسؤولية على سبيل المثال وليس الحصر (عدم توفر هذه الخدمات، عدم تقديمها بصورة مرضية للعميل أو لحامل البطاقة، عدم دفع التعويضات، دفع تعويضات ناقصة، التأخير في تقديمها، عدم توفرها في منطقة السفر، ارتفاع تكاليف الخدمات الطبية أو القانونية المقدمة).
- من المتفق عليه والمفهوم أن البطاقة تظل ملكاً للبنك في جميع الأوقات ويتوجب إعادتها للبنك بمجرد طلبه ذلك، على ألا يؤثر ذلك على أية التزامات ترتبت على العميل والكفيل قبل تسليم البطاقة للبنك مهما تأخر ورودها من قبل الجهة التي تم الشراء منها أو استخدام البطاقة لديها.
- يقوم البنك بتفعيل البطاقة للاستخدام عبر الإنترنت بشكل تلقائي بما لا يتجاوز قيمة سقف البطاقة واعتبار هذا الإجراء تفويضاً من العميل للبنك.
- من المفهوم والمتفق عليه أنه في حال استعمال البطاقة لإجراء عملية تسوق إلكتروني على شبكة الإنترنت أو الهاتف فإن العميل وبكفالة الكفيل يعتبر مسؤولاً عن تحمل مسؤولية هذه العمليات ويكون البنك غير مسؤول عن أي استعمال خاطئ، سواء أكان ذلك بعلم العميل أو من دون علمه أو بسبب إهماله و/أو بسبب القرصنة الإلكترونية، و/أو استعمال أدى إلى قيد أية مبالغ على حساب البطاقة. ولغاية تاريخ التبليغ على العنوان المعتمد والمحدد.
- يحق للبنك وضع أي قيود كمية على عدد أو سقف التحويلات الإلكترونية لأموال العميل وعلى أن يتم إشعار العميل (طالب الإصدار) قبل مدة أقصاها أربعة عشر يوماً من إجراء هذا التعديل.
- على الرغم مما ورد بالبند "أعلاه" أعلاه فإنه يحق للعميل تحديد السقف الخاص (تحديد السقف, رفع السقف, تخفيض السقف, إلغاء الخدمة) لإجراء عملية تسوق إلكتروني على شبكة الإنترنت أو الهاتف من خلال الاتصال الهاتفي بمركز الاتصال المباشر أو من خلال القنوات الإلكترونية المعتمدة لدى البنك وعلى ألا يتجاوز هذا السقف قيمة سقف البطاقة الائتمانية الأصلي.

- يحق للبنك إجراء أي تعديل مؤقت يعتبره ضروريًا للمحافظة على أمن وسلامة حساب العميل، أو أمن وسلامة نظام التحويل الإلكتروني نفسه متى استدعت الحاجة لذلك كأمر داخلي تنظيمي للبنك. وفي حال كان التعديل بشكل دائم فيتم إشعار العميل بالوسائل المتفق عليها بهذه الشروط والأحكام خلال فترة لا تتجاوز أربعة عشر يومًا من تاريخ إجراء هذا التعديل، ويتعهد البنك بإشراك العميل بأي إجراءات أو أنظمة جديدة تتعلق بأمن وسلامة وحماية البطاقات وذلك من دون تحميل العميل أي التزام مالي.
- يقر الفريق الثاني (العميل) // الثالث (الكفيل) بأن كافة المعلومات المقدمة إلى البنك صحيحة ويتعهد بتزويد البنك بأي معلومات إضافية أو جديدة قد تطرأ فوراً، ويفوض البنك بالتأكد من أية معلومات بالاستفسار عنها من أية جهة أو بنك بهذا الشأن.
- يقوم البنك بتسليم البطاقة للعميل من خلال فروعه أو من خلال شركات النقل المعتمدة أو بالوسائل الأخرى المعتمدة لدى البنك وحسب طريقة التسليم المعتمدة لدى البنك.
- يلتزم البنك بإرسال رسالة نصية قصيرة SMS للعميل على رقم الهاتف الخليوي للعميل المعتمد لدى البنك لإبلاغه عن حركات المشتريات – والعمولات التي تتم على بطاقته، وللمعاملات التي تتم على بطاقته، وللحركات التي تتم خلال مدة أقصاها 45 يوماً من تاريخ إرسال الرسالة.
- يلتزم البنك بتزويد العميل بكشف حساب شهري مجاني للحركات التي تمت على بطاقته بحيث يتضمن القسط الواجب سداده (الدفعة) وتاريخ استحقاق الدفعة ونسبة الفائدة المعتمدة ومهلة الاعتراض على أي من الحركات الواردة في الكشف وآلية الاعتراض والتبليغ عن الأخطاء. ويعتبر إرسالها على البريد الإلكتروني المزود للبنك تبليغاً أصولياً.
- في حال اعتراض العميل على أي حركة من الحركات التي تم إبلاغه بها حسب ما ورد بالبنود أعلاه أو الواردة في كشف الحساب، يقوم البنك بالتحقق من ذلك وإعلام العميل فور التأكد من الحركة المعترض عليها من قبله وإعادة المبالغ المعترض عليها في حال ثبوت صحة الاعتراض ومن دون تحمل أي كلفة، وللبنك استيفاء أية تكاليف تم النص عليها بالشروط والأحكام تكبدها بالخصوص في حال ثبت عدم صحة الاعتراض وينسحب ذلك على أي حركات مشابهة تتم من خلال البطاقات المدينة أو التعامل المصرفي بالبطاقات عبر الإنترنت.
- من المتفق عليه والمفهوم أن الرقم السري العائد للبطاقة يقوم مقام التوقيع الخطي في بعض استعمالاتها، وبالتالي لا يتحمل البنك المسؤولية عن أية خسارة يتكبدها العميل و/أو حامل البطاقة بسبب تسليم البطاقة و/أو كشف الرقم السري للغير صدفية أو عمدًا ويؤكد البنك على أن الإجراء الأسلم هو عدم تسجيل الرقم السري وإرفاقه مع البطاقة.
- من المفهوم أن البنك غير مسؤول بأي شكل من الأشكال عن عدم إمكانية استخدام البطاقة لأي سبب خارج عن إرادة البنك، وفي حالة وجود أي نزاع بين العميل و/أو حامل البطاقة وأي تاجر أو بنك آخر أو مؤسسة مالية أو أي شخص آخر، فإن مسؤولية العميل أمام البنك لن تتأثر بأي شكل من الأشكال بمثل هذا النزاع أو أية مطالبة مضادة أو حق مقاصة قد يكون للعميل تجاه ذلك التاجر أو البنك الآخر أو المؤسسة المالية أو أي شخص آخر.
- من المفهوم لدى العميل (طالب الإصدار) بأن البنك يقدم خدمة تمرير البطاقات على أجهزة الصراف الآلي أو نقاط البيع من دون الحاجة لإدخال الرقم السري (contactless Feature) ولغاية مبالغ معينة تحتفظ إدارة البنك بحقوقها بتحديد أو بتعديلها بأي وقت، وبمجرد تقديم البطاقة لإجراء العملية يعتبر العميل متنازلاً عن وضع الرقم السري وتعتبر هذه موافقة منه على إجراء العملية.

• كما تسري هذه الشروط والأحكام على أي عملية دفع بواسطة البطاقة سواء بحال كانت تقليدية أو بواسطة الهاتف أو الساعة الذكية أو أي طريقة أخرى.

• يتعهد العميل والكفيل وعلى وجه التكافل والتضامن بما يلي:

- أن يكون استعمال البطاقة مقتصرًا على حامل البطاقة شخصيًا وأن يكون في حدود السقف المصرح به وعدم تجاوز حدود هذا السقف.

- الالتزام باتخاذ كافة الإجراءات والاحتياطات اللازمة للمحافظة على البطاقة وعلى استعمال الرقم السري وسريته وتحمل المسؤولية المطلقة عن استعماله وعن النتائج المترتبة على فقدانها و/أو سرقتها و/أو استعمالها بما يخالف بنود هذه الشروط والأحكام مع الالتزام بتعويض البنك عن أية أضرار أو خسائر تلحق به عن تلك الحالات بالغًا ما بلغت.

- الالتزام في حال فقدان البطاقة أو سرقتها بالإبلاغ بموجب كتاب خطي موجه إلى البنك و/أو بالاتصال بمركز الاتصال المباشر للبنك و/أو أية جهة يسميها البنك مستقبلاً على أن يتم إطلاع الجهة التي يتم تبليغها على الظروف المحيطة بفقدان البطاقة و/أو سرقتها مع تحمل كامل المسؤولية عن كافة المبالغ المترتبة على استعمال البطاقة حتى تاريخ التبليغ عن الفقدان أو السرقة على أن يلتزم البنك بإيقاف البطاقة وإعفاء العميل والكفيل من أي مسؤولية عن حركات السحب أو الصرف بعد الإبلاغ عن فقدان البطاقة حسب آلية الإبلاغ المبينة في هذا البند وبغض النظر عن طريقة الإبلاغ سواء أكانت خطية أو عن طريق مركز الاتصال.

- وفي هذه الحالة يتم استيفاء فائدة شهرية مقدارها 1.5% على المبالغ غير المسددة من رصيد حساب البطاقة المدين.

- اعتبار كشف الحساب الصادر دورياً صحيحاً في مواجهتهما ما لم يرد إلى البنك اعتراض خطي من قبل العميل عليه أو على أي من مفرداته خلال مدة أقصاها خمسة عشر يوماً من تاريخ إرسال هذا الكشف بالبريد الإلكتروني.

- اعتبار شروط وأحكام نموذج طلب بطاقة الأهلي الائتمانية وكافة المعلومات والبيانات الواردة بها جزءاً لا يتجزأ من هذا الطلب وتقرأ معاً كوحدة واحدة، وفي حال وجود أي تعارض بين بنود الطلب وهذه الشروط والأحكام فإن النص الذي يحقق مصلحة أفضل للبنك هو واجب التطبيق وتبقى كافة الأحكام والشروط نافذة.

- يتعهد البنك بتزويد العميل مع البطاقة الائتمانية رقم الهاتف الذي يمكن الاتصال به في حال فقدان البطاقة ويعتبر هذا الرقم متاحاً على مدار الساعة.

- يحق للبنك تعديل أي بند من بنود هذه الشروط والأحكام بإرادته المنفردة في حال ارتباط هذا المنح بشروط/شروط يفرضها طرف ثالث و يتم إشعار العميل والكفيل بالشروط الجديدة على أي وسيلة من وسائل التبليغ المعتمدة بهذه الشروط والأحكام وبواسطة الرسائل النصية SMS وذلك خلال 7 أيام عمل من تاريخ تعديل الشروط من الطرف الثالث.

• **عاشراً: الشروط والأحكام الخاصة بالبطاقة الائتمانية متعددة العملات:**

• تدعم البطاقة الدينار الأردني، الدولار الأمريكي، اليورو، الجنيه الإسترليني. يمكن لحامل البطاقة إدارة أرصدة هذه العملات عبر قنوات البنك الإلكتروني.

• يمكن لحاملي البطاقة تحويل الأموال بين أرصدة العملات المختلفة باستخدام سعر الصرف الحالي المقدم من البنك.

• لا تُفرض رسوم إضافية على حركات الشراء الخارجية للمشتريات عبر نقاط البيع التي تتم باستخدام العملات المدعومة، شريطة توفر رصيد كافٍ من العملة التي تُنفذ بها عملية الشراء، قد يتم فرض رسوم إضافية على عمليات السحب من أجهزة الصراف الآلي خارج الأردن، حسب شروط الجهة المالكة للصراف، والبلد المتوفر به الصراف.

- يتم تطبيق سعر الصرف الذي يقدمه البنك في وقت إتمام عملية تحويل العملة. وقد يتغير هذا السعر حسب سعر الصرف في السوق من وقت إلى آخر.
- يجب على حاملي البطاقة تسديد دفعات البطاقة بالعملة المحلية للبطاقة (الدينار الأردني).
- أي استرداد أو نزاع لحركات الشراء التي تمت بعملة أجنبية سيتم معالجته بناءً على سعر الصرف في وقت الاسترداد أو تسوية النزاع.
- يوافق حامل البطاقة على تحمل المسؤولية عن جميع الحركات المنفذة على البطاقة الائتمانية متعددة العملات، بغض النظر عن العملة التي تمت بها المعاملة.
- يمكن للعميل الاطلاع على حسابه، إدارة أرصدة العملات، ومراجعة تاريخ الحركات باستخدام القنوات الإلكترونية. حيث يصدر كشف حساب البطاقة بجميع العملات المستخدمة من قبل حامل البطاقة (ضمن العملات المتاحة)، مع حركات تحويلات العملات وأرصدة جميع عملات البطاقة.
- توفر البطاقة الائتمانية متعددة العملات حدًا ائتمانًا بالدينار الأردني، يمكن للمستخدمين تحويل الرصيد من الحد الائتماني بالدينار الأردني إلى حسابات العملات الأخرى. ومع ذلك، سيتم دائمًا حساب الرصيد المستغل بالدينار الأردني، حتى لو تم تحويل الأموال إلى عملة أخرى (مثل الدولار الأمريكي) ولم يتم استخدامه. أما القسط فيحتسب على المبلغ الأصلي بالدينار الأردني. حيث سيتم تطبيق القسط الشهري بناءً على الرصيد المستخدم بالدينار الأردني ونسبة السداد، بغض النظر عن أرصدة العملات الأخرى.
- تقوم البطاقة بشكل تلقائي بالتأكد من كفاية رصيد العملة المراد استخدامها و في حال عدم كفاية رصيد هذه العملة ووجود رصيد كافٍ لإتمام العملية بعملة الدينار الأردني سوف تتم العملية من عملة البطاقة الرئيسية (الدينار الأردني) ، و عكس ذلك يتم رفض العملية، مع العلم ان هذه العملية قد يترتب عنها عمولات إضافية.
- وعليه تم تسليم كل من العميل والكفيل صورة عن هذه الشروط والأحكام وأية أوراق وإشعارات تم توقيعها، وتم تزويد العميل بالرقم المتاح على مدار الساعة ويعتبر توقيع العميل على هذه الشروط والأحكام بمثابة التوقيع بالاستلام.
- تؤكد بأنني اطلعت على شروط وأحكام إصدار واستخدام بطاقة البنك الأهلي الائتمانية وأوافق على الالتزام بكافة بنودها وبنود هذا الطلب وأن هذه الشروط والأحكام سوف تسري على كافة بطاقتي لدى البنك الأهلي الأردني وأن المعلومات الواردة ضمن النموذج صحيحة وكاملة، كما أكد بأن كافة البيانات الواردة بالطلب ضمن هذا النموذج صحيحة وأخلي مسؤولية البنك بوجود أي خطأ بها.

يُقرّ العميل والكفيل بأن جميع المراسلات والإشعارات الخاصة بالبطاقة الائتمانية و/أو أي تعديلات تتم عليها و/أو الغائها و/أو وقف التعامل بها لأي سبب من الأسباب والتي توجه إليه من البنك على عنوانه المبين في مقدمة هذا الطلب أو على آخر عنوان أخطر به المقترض والكفيل البنك وحسب طريقة التبليغ المتفق عليها سواء أكانت بالبريد العادي و/أو البريد الإلكتروني و/أو من خلال الرسائل النصية (SMS)، تكون صحيحة ونافذة في حقهم ومنتجة لجميع آثارها القانونية، ولا يكون أي تغيير لعنوان المقترض و/أو الكفيل منتجاً لأي أثر إلا من تاريخ تسليم البنك الإخطار بتغيير هذا العنوان، وتعتبر جميع الإشعارات والتبليغات والإنذارات المرسلة على العناوين المبينة في هذا الطلب صحيحة وأصولية باعتبار أن العميل يعتبرها عنواناً "مختاراً" ويوافق العميل والكفيل على اعتبار أي وسيلة تبليغ تتم على عناوينهم المعتمدة في هذا الطلب أو أي اتفاق آخر هي وسيلة صالحة لتبليغ أي إشعارات أو إنذارات وردت الإشارة إليها في هذا الطلب وأن أي إشعار أو إنذار يرسل من خلال هذه الوسائل يكون منتجاً لآثاره القانونية وصحيحاً وحتى لو لم يتسلمها المرسل إليه.

مع مراعاة ما ورد أعلاه من المعلوم للعميل بأن إجراءات المنح لدى البنك تقتضي التأمين على الضمانات وعلى حياة العميل وعلى حالات العجز الكلي الدائم في حال حدوثها مستقبلاً وأن العميل قد فوض البنك بموجب هذا البند بإدخاله ضمن بوليصة التأمين الجماعي المعتمدة لديه وحسب شروطها وأحكامها والتسعيرة الخاضعة لها هذه البوليصة وقيد قيمة الأقساط الشهرية المستحقة عليه لهذه الغاية على أي من حساباته لدى البنك وحتى السداد التام، مع العلم أن البنك وكون هذه الخدمة مرتبطة بخدمات يقدمها طرف ثالث (شركة التأمين)، فإنه يحق للبنك تعديل هذه العمولات شريطة إعلام المقترض و الكفيل من خلال الرسائل النصية SMS، مع حق البنك في تعديل العمولات/الأقساط المستوفاة على التأمين وذلك في حال تعديلها من قبل شركة التأمين أو التعاقد مع شركة تأمين جديدة مع حق البنك في التعاقد مع أي شركة تأمين جديدة بشروط واستثناءات وتغطيات جديدة بما يضمن مصلحة البنك و المقترضين على أن يتم إبلاغ العميل والكفيل خلال المدة الواردة حسب تعليمات البنك المركزي بأي تعديل يمس حقوقهم أو تغطيتهم فيما يخص التأمين في أي وقت يشاء من دون الحاجة لموافقة المقترض أو الكفيل في حينه.

من المفهوم ومن المتفق عليه هنا بين البنك والعميل والكفيل أنه يحق للبنك إجراء التقاص بين كافة أرصدة حسابات العميل و/أو الكفيل الدائنة وما بين قيمة الأقساط المستحقة في حال عدم توفر هذه القيمة أو عدم كفاية المتوفر منها في الحساب الرئيس المرتبط بالائتمان الممنوح مع اعتبار ما جاء بهذا البند تفويضاً من العميل والكفيل للبنك بذلك.

يحق للعميل التقدم بشكوى لدى وحدة معالجة شكاوى العملاء في حال وجود أي شكوى على الخدمات أو المنتجات المقدمة من قبل البنك، وفي حال وجود أي شكوى يمكن للعميل التواصل مع هذه الوحدة بشكوى وسائل الاتصال المتاحة سواءً الحضور شخصياً إلى مقرّ الوحدة أو بالبريد العادي ص.ب. 3103 عمان 11181 الأردن أو الإلكتروني @complaints.ahli.com والقنوات الإلكترونية أو خط الهاتف 06 - 5656300 أو الفاكس 06 - 5657268.

إن البيانات والمعلومات التي يقدمها العميل والكفيل ضمن إطار العلاقة التعاقدية تخضع لأحكام السرية المصرفية المنصوص عليها في قانون البنوك النافذ من دون انتقاص من حق البنك بتبادل المعلومات سندياً لقانون البنوك وأي تشريع آخر.

نُظمت هذه الشروط والأحكام من عشرة بنود بما فيها هذا البند ويصرّح العميل والكفيل أن كلاً منهما قد قرأ هذه الشروط والأحكام قبل توقيعها قراءة وافية وكافية وأنهما فهماها واستوعباها فهماً واستيعاباً واضحين، وأنهما قد مُنحا مهلة كافية لمراجعة بنود هذه الشروط والأحكام مراجعة دقيقة وأنهما وافقا على محتوياتها ويلتزمان بما ورد فيها التزاماً كاملاً لا رجوع عنه وغير قابل للنقض، وأن توقيعهما على الصفحة الأخيرة و/أو أي صفحة من هذه الشروط والأحكام يمثل توقيعهما على كل صفحة منها باعتبارها وحدة واحدة وإقراراً منهما بأنهما استلما صورة ضوئية عن الشروط والأحكام (يعتبر هذا العقد جزءاً من الشروط والأحكام العامة لفتح الحسابات وتسرى الشروط والأحكام على هذا العقد في الأمور غير المنصوص عليها فيه).

تم توقيع هذه الشروط والأحكام

في يوم _____ الموافق / / من شهر _____ لعام _____

العميل (طالب الإصدار):		الكفيل:
الاسم:		
التوقيع:		
التاريخ:		

لاستخدامات البنك الأهلي الأردني:

دقق التوقيع :		
اسم الموظف:	توقيع الموظف:	التاريخ:
اسم المسؤول:	توقيع المسؤول:	التاريخ:

